تمخض مؤامرات ثلاثي الشر

المشاركون في المؤتمر يؤكدون وقوفهم الى جانب بلادنا

أكد جميع الوزراء وممثلو المنظمات الدولية المانحة المشاركين في اجتماع لندن على دعم دولهم ومنظماتهم للجمهورية اليمنية في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والتصدي للأنشطة الإرهابية.

لافتين إلى أهمية احترام سيادة اليمن وإفساح المجال أمام قيادته السياسية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. معبرين عن تقديرهم وشكرهم للحكومة البريطانية على مبادرتها لعقد هذا الاجتماع لحشد الدعم الدولي لمساندة اليمن.

وزير الخارجية الألماني فيستر فيلة أبدى استعداد بلاده لمواصلة وتعزيز دعمها لليمن والتزامها بالعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين لما فيه خير مستقبل الجمهورية اليمنية. مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه اليمن تعرضه للخطر.

وقال "لابد من جهود مشتركة على المدى القصير لمساندة اليمن وتطلعاته في مجال التنمية وحماية شعبه ووحدته وعدم التدخل في شئونه لما فيه تحقيق تنمية ومستقبل أفضل".□

في حين جدّد الوزير الياباني موقف اليابان الصديق الداعم لليمن واستقراره، مؤكدا التزام اليابان بدعم برامج جهاز الشرطة وتزويد خفر السواحل اليمنية بالقوارب، مشيراً إلى ان على المجتمع الدولي أن يفكر في الآليات التي تساعد اليمن على مواجهة تحدياته التنموية والاقتصادية وتلك الناجمة عن الفقر.□

بدوره أكّد وزير الخارجية الهولندي على الشراكة التنموية بين هولندا واليمن منذ ما يزيد على ٣٠ عاماً. منوهاً إلى التزام الجميع بمساندة جهود اليمن التنموية والأمنية. وقال "هولندا تدعم الحكومة اليمنية والإصلاح السياسي والحوار الوطني".□

وزير الخارجية الإسباني من جانبه انتقد الجهات التي تعهدت بالدعم المالي لليمن ولم تف بها. موضحاً أن تلكؤ المجتمع الدول في مد يد العون لليمن فاقم من حجم التحديات التي تواجهه.

وقال "إن ما يحتاجه اليمن هو الدعم الاقتصادي بما يمكّنه من تحقيق أهدافه".

وأضاف "إن غياب التنمية الاقتصادية يساعد على وجود البيئة المناسبة لنشوء الإرهاب"، مؤكّداً أن هناك التزامات كبيرة على المجتمع الدولي تجاه اليمن.□

وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بدوره قال "لدينا علاقات حميمة مع اليمن واستقراره يهمنا وله تأثير على استقرار فرنسا. مضيفاً "إننا نحرص على تقدم اليمن واستقراره ورفاهيته".

وأعرب عن ترحيب فرنسا بدعوة الحوار الوطني التي دعا إليها الرئيس علي عبد الله صالح. وقال "ينبغي أن تشكّل هذه العملية لبنة أساسية في استقرار اليمن ونتمنى أن تبدأ بسرعة".

ولفت إلى التعاون الوثيق الذي ينبغي أن يسود بين اليمن والدول المجاورة له، مؤكداً أن فرنسا تدعم كافة الوسائل التي تصون أمن اليمن وسلامة أراضيه وتساعده على تجاوز تحدياته الاقتصادية والاجتماعية. □

من جهته قال وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف "إن على الجميع الوقوف إلى جانب اليمن في هذه الظروف ودعم جهوده في مواجهة المتطرفين الذين يهددون استقرار اليمن"، رافضاً أي تدخل خارجي في الشأن الداخلي للجمهورية اليمنية.

وقال "إن أي تدخّل أو تحرش في الشأن اليمني سيعقد الأمور وسيفاقم التحديات". مضيفاً "نؤكد على الاحترام الكامل لسيادة اليمن" منوهاً بعلاقات الصداقة التاريخية اليمنية الروسية.

وأكد وزير الخارجية الروسي التزام بلاده بدعم اليمن بما في ذلك تدريب خفر السواحل وتطوير قدراتها.□

فيما حذر وزير الخارجية الإيطالي من الكلفة الكبيرة التي سيدفعها المجتمع الدولي في حالة عدم دعم اليمن في الوقت الراهن، مؤكداً دعم إيطاليا لمبادرة أصدقاء اليمن.

وقال "من المهم أن لا نفرض رؤيتنا الخاصة لمساعدة اليمن وهناك دور لدينا نتقدم به جميعاً لمساعدة اليمن وكذلك المنظمات الإقليمية وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي بما في ذلك مشاركة هذه الجهات في مجموعة أصدقاء اليمن".□

البيان الختامي لمؤتمر لندن

إجماع على وحدة اليمن وعدم التدخل في شؤونه الداخلية

صدر مساء الأربعاء في العاصمة البريطانية لندن بيان ختامي للاجتماع الخاص بشركاء وأصدقاء اليمن. فيما يلي نصّه:

التقى مسئولون من اليمن وأصدقائه وشركائه الأربعاء في لندن لمناقشة العديد من المشكلات الملحة التي يواجهها الشعب اليمني.

وقد عاود اللقاء التأكيد على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، والالتزام بعدم التدخل في شئونه الداخلية. وكان من الواضح أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تمضي به الحكومة اليمنية يعتبر أساساً للاستقرار والرخاء على المدى الطويل.

وتم الاتفاق على ضرورة إتباع نهج شامل، وبدعم قوي من المجتمع الدولي. التحديات التي يواجهها اليمن آخذة بالتنامي، وإذا لم تتم معالجتها فإنها ستهدد استقرار البلاد والمنطقة ككل على نطاق أوسع.

وقد حددت الحكومة اليمنية المجالات الأكثر إثارة للقلق على نحو التالي:

١. تنسيق ودعم دولي أفضل لليمن.

٢. إيجاد تحليل مشترك للتحديات التي يواجهها اليمن، بما في ذلك الظروف المؤدية للتطرف وعدم الاستقرار، والاتفاق على ضرورة إتباع نهج شامل لمعالجتها.

٣. زخم أكبر دعماً لأجندة الإصلاح السياسي والاقتصادي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة من قبل الحكومة اليمنية.

تدرك الحكومة اليمنية الحاجة الملحة لمعالجة هذه القضايا التي تتطلب تعاوناً دائماً وموجهاً.

وتم الاتفاق على أن مسئولية معالجة هذه التحديات تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الحكومة اليمنية، وبالاستناد على دعم من المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وقد رحب هذا اللقاء بما يلي:

-الالتزام الصريح الذي أبدته الحكومة اليمنية بمواصلة أجندتها الإصلاحية، والشروع في مناقشة برنامج صندوق النقد الدولي.

من شأن هذا أن يتيح دعماً الحكومة بحاجة إليه، وأن يساعدها في مواجهة التحديات الملحة.

-اعلان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بأنه سوف يستضيف لقاء حول اليمن لدول الخليج وغيرها من الجهات الدولية المانحة يعقد في الرياض يومي ٢٧-٢٨ فبراير.

سوف يتبادل المشاركون في هذا اللقاء تحليل العوائق التي تحول دون تقديم دعم فعّال لليمن، ما يؤدي إلى حوار مشترك مع الحكومة اليمنية، بما في ذلك بشأن عمليات الإصلاح ذات الأولوية.

التزام المجتمع الدولي بدعم الحكومة اليمنية في مكافحتها لتنظيم القاعدة وغيره من أشكال الإرهاب، والتزام جميع المشاركين بالتطبيق الكامل لكافة أحكام لجنة العقوبات في الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧.

-عزم المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم لجهود الحكومة اليمنية لأجل بناء قدراتها في مجال تنفيذ القانون، وقدراتها التشريعية والقضائية والأمنية. واتفق شركاء اليمن على دعم مبادرات الحكومة اليمنية لأجل تنمية قدراتها في مكافحة الإرهاب، وتعزيز أمن طيرانها وحدودها. وهذا يتضمن بذل الجهود المبذولة على كل من الحدود البرية والبحرية، بما في ذلك تعزيز قدرات قوة خفر السواحل اليمنية.

-إطلاق عملية "أصدقاء اليمن" التي ستتناول مجموعة واسعة من التحديات التي يواجهها اليمن. ويعقد أول لقاء لها في المنطقة في أواخر شهر مارس.

وستناقش الحكومة اليمنية ومجموعة أصدقائها سبل تطبيق الخطة الإصلاحية الوطنية لليمن. وستكون هذه العملية مدعومة من قبل فريقي عمل حول الاقتصاد والحوكمة، وكذلك حول العدالة وتنفيذ القانون.□

الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي أساس للاستقرار والرخاء على المدى الطويل

خبراء اقتصاديون لـ "الميثاق":

تمر حقق مكسباً سياسياً كبيراً للحكومة اليمنية

كّد الخبير الاقتصادي ورئيس جامعة «تونتك» الماليزية الدولية للتكنولوجيا بصنعاء الدكتور محمد عبد الواحد الميتمي أن بلادنا حقّقت مكاسب هامة جداً في مؤتمر لندن تتمثّل في استجابة المجتمع الدولي لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها، وإحباط دعوات التمرّد والانفصال التي سعى أصحابها للحصول على دعم المؤتمر لهم.

وقال الميتمي لـ "الميثاق" إن موقف مؤتمر لندن كان متوقّعاً وكان ينبغي أن يكون كذلك، فلا يمكن أن تلقى دعوات التمرد والانفصال دعماً لأنها في حد ذاتها غير شرعية ودعوات لا توفّر الأمن والاستقرار لليمن والمنطقة والعالم لأنها تخلّ به أصلاً.

وأوضح الميتمي "أمام هذه التحديات انعقد مؤتمر لندن وبالتالي الهواجس الأمنية كانت أحد الدوافع الرئيسة لعقده، لكن في الواقع أنا أرى أن المؤتمر حقّق مكسب سياسي كبير للحكومة اليمنية التي استطاعت أن تشرح وجهة نظرها وتستعرض التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والتي تمثّل أهم أسباب نشوء التطرّف والتشدّد، حيث خلص المؤتمر إلى أنه لا يمكن اجتثاث الإرهاب والتطرّف إلا بخلق بيئة مواتية ومناصرة للسلام والاستقرار".

كتب/ جمال مجاهد

الميتمي: مؤتمر الرياض سيعالج كيفية استيعاب الحكومة للمنح والمساعدات

الفسيل: الاصلاحات القادمة يجب أن تراعي الاوضاع المعيشية للمواطنين

طه الفسيّل أن مؤتمر لندن وجّه رسالة دعم دولية قوية لليمن من خلال تأكيده على مساعدة اليمن اقتصادياً وسياسياً في مواجهة التحديات التي تواجهها، كما أن اليمن كانت بحاجة إلى هذا الدعم في هذه الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وقال الفسيل لـ "الميثاق" إن المؤتمر ألقى بالمسئولية على الدولة والحكومة في تنفيذ إصلاحات جادة وشاملة من خلال الأجندة الوطنية للإصلاحات.

مؤكداً أن الجهد خلال المرحلة القادمة يجب أن يتواصل على ثلاثة مسارات أساسية، المسار الأول هو تنفيذ أجندة الإصلاحات وبالذات فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية والتنظيمية وخاصة الحكم الجيّد.

وأوضح أن تنفيذ أجندة الإصلاحات حقق نجاحاً باهراً في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية أدى إلى تراخي في تنفيذها وتراجعت وتيرة الإنجاز في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

أما المسار الثاني فيتمثّل في إصلاح الأوضاع الاقتصادية من خلال إصلاحات هيكلية، وبما لا يضر بمستوى معيشة المواطنين بمعنى التركيز على الجوانب التي لا تؤدي إلى خلق أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة على المواطنين من شأنها أن تسبّب حالة من الاحتقان لديهم، وفي الوقت نفسه تزيد من أعداد المنتمين إلى تنظيم القاعدة أو ما يسمى الحراك الانفصالي أو تمرّد الحوثي، حيث أن تعثّر عملية التنمية وعدم توفّر فرص عمل ونقص الخدمات هو الذي أدى إلى تصاعد تهديدات القاعدة والحراك وتمرد الحوثي.

ولفت الفسيّل إلى أن المسار الثالث يشمل "الانفتاح السياسي الكامل على المعارضة، وعدم تمترس الأحزاب والتنظيمات السياسية خلف مواقف متشنّجة، وأرى أن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بحنكته وخبرته الطويلة وباعتباره الحكم والمرجع الأساسي لكل اليمنيين قادر على إحداث زخم سياسي كبير وحلحلة مثل هذه الأوضاع.

وشدد الفسيّل على أن أي برنامج إصلاح قادم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يجب أن يراعي المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين ولا يزيد من الأعباء عليهم وبشكل خاص محدودي الدخل والشرائح الفقيرة.□

تمويلية على شكل قروض وهبات بمبلغ ٥,٧ مليار دولار.

وأشار إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ركّزت في المؤتمر على مواصلة اليمن لإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة. ولفت الميتمي في هذا الصدد إلى أن اليمن أطلقت منذ عام ١٩٩٥ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وبلورت الإصلاحات منذ عام ٢٠٠٢ في الأجندة الوطنية للإصلاحات التي تشكّل خارطة طريق لخروج اليمن من مازقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الأولى.

وقال الميتمي "هذه الخارطة تحتاج إلى كفاءات عالية القدرات وولاءات لليمن قبل أي ولاء آخر لإنجازها، حتى تستطيع معالجة التحديات المختلفة وتحقق طموحات شعبها".

رسالة دولية

من جانبه اعتبر الخبير الاقتصادي ومستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور